إعرابُ الفعلِ المضارع عند ابنِ مالكٍ (672هـ)

قراءةٌ في ضَوْء قراءة

د/ أسامة سيد المطراوي

بسمِ اللهِ نبدأ، وعلى اللهِ ربِّنا نتوكل، وبحمدِه نتبرأ، وبالصلاةِ والسلامِ على النبيِّ محمّد _صلى اللهُ عليهِ وسلم_ نتقرب؛ أمَّا بعد؛ فمِن النحويين مَن يولع بكثرةِ التعليل، "ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحويّة مُستندة إلى السماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحُكم الواحد، ومعارضات، ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحروف، خصوصًا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب(1)، فنسأم من ذلك، وما يحصل في أيدينا شيءٌ من العلم". 19/ 231.

ومن ذلك موضوع إعراب الفعل المضارع؛ حيث جاء ببعض الأمور العقلية التي لا تُفيد الدارس كثيرًا، وهذا لا لشيءٍ سوى ولع النحاة بالتعليل حول الأبواب النحوية، حتى أن بعضهم نبا فهمُهُ عن استيعاب بعضها؛ فمثلًا ما روي عن دُماذ صاحب أبي عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى بابي الفاء والواو، فلمّا استمع إلى قول الخليل وأصحابِه: إنّ ما بعدهما ينتصب بأن مضمرة وجوبًا نبا فهمُه عن ذلك، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني ـ شيخ نحاة البصرة في عصره ـ يشكو إليه ما لقيه من عنت بعدة أبيات بدأها بقولِه:

تفكرْتُ في النحو حتى مللْتُ وأتعبْتُ نفسي له والبدنْ

وختمها بقولِه:

فقد كدْتُ يا بكر من طول ما أُفكّرُ في أمر أنْ أُجنْ. 12/ 33_ 34.

وهذا إن دلّ فإنما يدُل على ضرورة النظر في هذا الباب الشيّق، بحيث نصل إلى كنهه من خلال ما قاله ابنُ مالك في ألفيته، وما شرحه الأشموني، وما فعله الصِّبان في حاشيتِه.

وهذا المعنى هو ما طرحه د/ لطفي عبد البديع؛ حيث يرى أنّ " أصل اللغة لا ينبغي أن يكون سبيلُه علم الكلام، ولا الحِجاج العقلي الذي ينأى بالظاهرة اللغوية عن مَهْدِها الذي وُلِدَتْ فيه، فذلك من شأنه أن يُفضي بها إلى متاهات من الجدل العقيم؛ الذي يتحطم معه ما لها من كيان". 14/ 9.

إذن تعدُّ دراسةُ مناقشاتِ العلماء، ومحاوراتهم، واعتراض بعضهم على بعض بما فيها من الحجج والآراء لونًا من الدراسات العلمية القيمة، وبخاصة في مجال النحو لمَن يريد أن يسلك طريقَه، لما تحويه من مراجعة ومدارسة لمسائله. 8/ 6. ومن هنا كان اختياري لهذا الموضوع، ووسمتُه بـ" **إعرابُ الفعلِ المضارع عند ابنِ مالكٍ (672هـ): قراءةٌ في ضَوْء قراءة**؛ ليكون بحثًا في التراث اللغوي بشكل عام، والتراث النحوي بشكل خاص، كما هو مفهوم من العنوان آنفًا.

وبما أن البحث عن الفعل المضارع فسأبدأ ببعض المعلومات المتصلة بهذا الموضوع؛ فالفعل هو ما دلَّ على حدث، واقترن بزمان، والجملة التي تبدأ بفعل تسمى جملة فعلية؛ وهي عبارة عن إسناد بين فعل متصدر وفاعل يتلوه، والأصل في الفعل المضارع أن يكون معربًا، غير أنه يكون مبنيًّا في حالَتَيْن:

1_ البناء على الفتح: ولعلّ علة بنائه على الفتح هي تركيب هذا الفعل مع النون، وقيل: لأن آخر الفعل يكون ساكنًا في الوقف فإذا اتّصلَتْ به النون الخفيفة وهي ساكنة فلا بُدّ من الخروج إلى الفتح، وكذا حال المشددة فإن النون الأولى منهما ساكنة، وعلى أية حال يكون هذا البناء إذا اتصلَت به إحدى نونَيْ التوكيد الثقيلة أو الخفيفة من غير فاصل؛ ومنه قولُه تعالى: {وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ}. 12/ 32.

2_ البناء على السكون: ولعلّ علة بنائه على السكون أنه حُمل على ما كان من أمر الماضي الذي يُبنى على السكون مع نون النسوة، وعلى أية حال يكون هذا البناء إذا اتصلت به نون النسوة؛ ومنه قولُه تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}. 2/ 233، يقول ابن مالك:

19- وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا .....وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

20- مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ.....نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

ثمّ ننتقل إلى علماء هذا البحث لتقديم نبذة مختصرة عنهم؛ حتى يتسنى لنا وضع أيدينا على التسلسل التاريخي لفكرة "قراءة في ضوء قراء" التي ضُمنَتْ في عنوان البحث كالآتي:

1_ ابن مالك (600_ 672هـ): محمّد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الجيّاني، وُلد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، ونشأ ابن مالك ببلاد الأندلس، وحفظ فيه القرآن الكريم، وهذا ــ بدوره ــ أسهم في بناء شخصيته العلمية الناقدة والعالية الهمّة. 5/ 53. وكان ابن مالك مميزًا بعدم الاتباع؛ بل كان مبتكرًا في البحث؛ ولِمَ لا؛ ولديه استعداد فطري، وموهبة ذهنية كبيرة، وهذا جعله يعتمد على نفسه في تحصيل أمور علمية متعددة، حتى

أن العلماء عرفوا عنه هذه الصفة؛ فمثلًا لو نظرْنا إلى قولٍ لأبي حيّان مَفاده: لقد بحثْتُ عن شيوخِه فلم أجدْ له شيخًا مشهورًا يعتمد عليه، ويرجع إليه في حل المشكلات. 16_ 7/ 244.

وعلى الرغم من ذلك كان ابن مالك يُعظِّم شيوخَه وعلماء عصرِه، ومن أوضح الأدلة على ذلك ما ذكره عن سابقه ابن معطي في نظم الألفية؛ فقد أشاد به قائلًا: (2)

5- وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيرِ سُخْطِ.....فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي

6- وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ.....مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا

7- واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ.....لِي وَلَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرهْ

2_ الأشموني (838_ 929هـ): هو أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى نور الدين الأشموني، من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون بمصر، ومولده بالقاهرة، ولي القضاء بمحافظة دمياط، وصنّف شرح ألفية ابن مالك في النحو، ولد في شعبان سنة 838 بنواحي قناطر السباع، ونشأ فحفظ القرآن، والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو، وأخذ الفقه عن المحلي، والعلم البلقيني، والمناوي، والبامي، والنور الجوجري. 3_ 5/ 10.

والأشموني كان مكبّا على العلم، مع الزهد في متاع الدنيا، فكان لا يرى إلا العلم والبحث والتنقيب في كتب السابقين عليه، فأخذ عن علماء كُثُر، أبرزهم كما ذكرْنا الجلال المحلي، ومن أبرز مؤلفاته: " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وتوفي في عام 929ه. 20/ 293.

3_ الصبان (1206هـ): هو أبو العرفان محمّد بن علي الصبان، حبر من أحبار اللغة العربية، ولد بالقاهرة، له من المؤلفات العديد؛ من مثل: منظومة الكافية الشافية في علمَيْ العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو، وهي المصدر الرئيس لموضوع إعراب الفعل المضارع عندنا في هذا البحث، وفي البسملة له الرسالة الكبرى ... إلخ. 3 _ 5/ 212.

وحاشيته على الأشموني أحتلت مكان الصدارة منذ صدورها، فسارت بها الركبان، واحتفى بها العلماء في مشارق الأرض ومغاربها، وعلقوا عليها تقارير كالإنبابي والحامدي والرفاعي، وتوفي وسط جنازة مهيبة في عام 1206هـ. 20/ 392.

ونظرًا لأن إعراب الفعل المضارع يُقصد به غير الرفع على الأصل أنه يأتي منصوبًا أو مجزومًا؛ فسوف أتناول النصب والجزم من خلال نظم ابن مالك، وشرح الأشموني لهذا النظم، وحاشية الصبان على هذا الشرح؛ لذلك جاء في عنوان البحث "قراءة في ضوء قراءة" أي قراء الصبان في ضوء قراءة الأشموني، وكل ذلك وفق رؤية ابن مالك في ألفيتِه.

والأصل في الفعل المضارع الإعراب, وهو تغير آخره بحسب العوامل الداخلة عليه, ولقد أعرب المضارع لمضارعته الأسماء للشبه بينه وبينها, ومعنى المضارعة المشابهة, وأوجه ذلك ما يلي:

1- تدخل عليه لام التأكيد, ومحلها في الأصل الأسماء : مثال ذلك: إن عبد الله ليعرف الحق، هذا مثل: إن عبد الله لعارف الحق.

2- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم, وهو يؤدي معناه, مثال ذلك: عبد الله يقرأ القرآن، وهذا مثل: عبد الله قارئ القرآن.

3- كل من المضارع واسم الفاعل يصلح للحال والاستقبال. 5/ 86.

ولهذه الأوجه من المشابهة وغيرها كان المضارع معربًا كشأن الأسماء, وما تقدم من حالتي البناء على الفتح والسكون هما حالتان عارضتان من حالات البناء؛ وهما حالتا الفتح والسكون، وذلك مع نون التوكيد ونون النسوة على الترتيب. 10/ 302.

ويكون الفعل المضارع مرفوعًا إذا تجرد من الناصب والجازم ولم يتصل به شيء؛ ومنه قولُه تعالى: {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} 2/ 276. فالفعل يحبّ جاء مرفوعًا، وعلامة رفعِه الضمة؛ لأنه لم يسبق بناصب ولا جازم، وهذا رأي أهل الكوفة في علة الرفع, ومذهب البصريين أن العامل في رفعه حلوله محل الاسم، والرأي الأول أشهر 6_ 3/ 162. وفي ضوء هذا المعنى يقول ابن مالك:

676- اِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ.....مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

فمن الواضح أن ابن مالك أحكم تلخيص هذه القاعدة من خلال هذا البيت الجامع المانع، وهذا في شأن الفعل المضارع المجرد، أمّا إذا نظرْنا إلى المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ألفف الاثنين أو نون النسوة، فيُرفع بثبوت النون، والتي يسمونها الأفعال الخمسة؛ يقول ابن مالك: 11_ 3/ 405.

44- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا.....رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

45- وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ.....كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

ويُنصب آخر الفعل المضارع إذا دخل عليه حرف ناصب ولم يتصل به شيء؛ ومنه قولُه تعالى: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} 26/ 82، الفعل: يغفر دخلت عليه " أن " الناصبة, فزالت الضمة التي هي علامة الرفع, ونُصب آخره, وكانت علامة النصب الفتحة.

أمّا إذا دخل على الفعل المضارع أداة جازمة فإنها تجزمه, وتكون علامة الجزم السكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء, قال تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ (2) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} 112/ 4، فجاءت الأفعال الثلاثة مسبوقة ب" لم " الجازمة فجزمتها, وزالت علامة الرفع, فصار على آخرها سكون, وهي علامة الجزم في الفعل الصحيح، أمّا إذا كان الفعل معتل الآخر فيُجزم بحذف حرف العلة، وفي شأن علامات إعراب الأفعال المعتلة يقول ابن مالك:

49- وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ.....أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

50- فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ.....وَأَبْدِ نَصْبَ مَاكَيَدْعُو يَرْمِي

51- وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً.....ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

وهذا على سبيل الإجمال وإليكم التفصيل.

أولًا: نواصب الفعل المضارع

677- وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ..... لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِ

678-فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ.....تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

679- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى..... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

680- وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلا..... إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

681- أوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وانْصِبْ وارْفَعَا..... إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

682- وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ..... إظْهَارُ أنْ نَاصِبَةً وَإنْ عُدِمْ

683- لا فَأَنْ اعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً.....وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

684- كَذَاكَ بَعْدَ أوْ إذَا يَصْلُحُ في.....مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلّا أنْ خَفِي

685- وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

686- وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا

687- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

688- وَالوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ

كما هو واضح هذا كلام ابن مالك عن نصب الفعل المضارع؛ نواصب المضارع التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه, على نوعين: أدوات تنصب بنفسها, وأدوات تنصب بأن مضمرة بعدها؛ فالأدوات التي تنصب بنفسها هي: أن , لن , كي, إذن، وهذا على سبيل الإجمال وإليكم التفصيل:

الأداة " أن ":

هي حرف مصدريٌ, ونصب, واستقبال، وبيان ذلك:

أ- مصدري لأنه يؤول مع ما بعده بمصدر, ويكون لهذا المصدر محل من الإعراب.

ب- حرف نصب لأنه ينصب الفعل المضارع.

ج- هو حرف يخلص الفعل المضارع للاستقبال بعد أن كان دالًا على الحال والاستقبال, صالحًا لهما. 7/ 1630

ومنه قولُه تعالى: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ} 57/ 16، فـ"أن تخشع": نصب "أن" الفعل, والمصدر المؤول في محل رفع فاعل للفعل " بأن " أي: ألم يأن الخشوع. ويشترط في " أن " ألا تقع بعد فعل يدل على اليقين، فإن جاءت كذلك فإنها لا تكون من باب النواصب, بل تكون مخففة من " أن " الثقيلة التي هي حرف ناسخ, نحو: علمت أن يقوم، والتقدير: أنه يقوم, فخففت " أن " وحذف اسمها,

وهذه غير ما نحن فيه من نصب " أن " للمضارع؛ قال تعالى: {فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى} 73/ 20، والتقدير: علم أنه سيكون.

وإذا وقعت بعد فعل يدل على الظن أو الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان: النصب بأن، والرفع على جعل " أن " مخففة. ومثال ذلك: ظننت أن يقوم, والتقدير ظننت قيامه. وظننت أن يقوم, والتقدير هنا: أنه يقوم؛ ومنه قولُه تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} 5/ 71. فقد قُرئ الفعل النصب والرفع موافقة لما قررته اللغة. 11_ 3/ 415.

الأداة "لن":

هو حرف نفي يُفيد الاستقبال 11_ 3/ 420؛ ومنه قوله تعالى: {قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}20/ 91، فقد دخلت لن على المضارع "نبرح" فنصبته, وجعلت دلالته على الاستقبال خاصة، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل الداخلة عليه، وهي عند الجمهور حرف بسيط, وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة من: لا أن, ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال, ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال, والألف لالتقاء الساكنين, فصارت " لن " وهو عند المتقدمين رأي مرجوح، وذهب الفراء إلى أن أصله: لا فأبدلت الألف نونًا, وهو رأي ليس بأثبت من سابقه 17/ 373، ومنه قولُه تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْه} 34/ 31.

الأداة " كي ":

هي عبارة عن حرف مصدري يفيد العلة والاستقبال, وينصب الفعل المضارع 11_ 3/ 426، ومنه قولُه تعالى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} 59/ 7، وتأتي مجرورة باللام هي وما بعدها، ومنه قولُه تعالى: {فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} 3/ 153، ومن صورها: كي, كيلا, كيما, لكي, لكيلا, لكيما، وهي تنصب المضارع إذا دخلت عليه بهذه الصور المختلفة 18_ 2/ 11.

الأداة "إذن":

إذن عبارة عن حرف جواب وجزاء, ينصب الفعل المضارع بشروط مُعينة، وشروط عمله:

1- أن يكون الفعل بعده مستقبلًا, فلا تعمل "إذن" في محل دال على الحال.

2- أن تكون مصدره , ويجوز أن تسبق بواو عاطفة أو فاء.

3- ألا يفصل بينها وبين منصوبها بفاصل واستثنوا من ذلك الفصل بالقسم.

ومثال ما استوفى هذه الشروط الثلاثة قولك: أنا أزورك, فأقول: إذن أكرمك. 15_ 3/ 12

-أما إذا كان الفعل دالًا على الحال فلا تنصبه" إذن ": ومثال ذلك: أنا أحبك , فتقول : إذن أظنك صادقًا، فإن الفعل يبقى مرفوعًا, ولا تعمل فيه " إذن " لأنها دال على الحال.

- وإذا سبقت بغير حرف عطف أهملت؛ تقول: زيد إذن يكرمك فالفعل هنا مرفوعًا لأن " إذن " غير مصدرة، وإذا قلت: إذن زيد يكرمك, فالفعل هنا مرفوع لأنها فصلت عن الفعل بالاسم " زيد".

ومما جاز الفصل القسم؛ ومنه قول الشاعر:

إذن ـ والله ـ نرميَهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب.

فقد فصل بالقسم: " والله " بين " إذن " والفعل وبقي الفعل منصوبًا.

ملحوظة مهمة:

يجوز كتابة هذا الحرف بالألف " إذا ", وبالنون" إذن ", ورسمه بالألف مذهب البصريين, وذهب المبرد والمازني غلى كتابته بالنون، وعن الفراء أن هذا الحرف إن عمل فيما بعده كتب بالألف, وإن أهمل كتب بالنون للفرق بينه وبين " إذا ", وتبعه على ذلك ابن خروف. 2/ 82

ثانيًا: جوازم الفعل المضارع

لجزم الفعل المضارع ثلاث حالات: الجزم بأدوات تجزم فعلًا واحدًا، والجزم بأدوات تجزم فعلين، و الجزم في جواب الطلب، وهذا على سبيل الإجمال وهاك التفصيل.

يقول محمّد بن مالك في الألفية:

695- بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا..... فِي الْفِعلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

696- وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا..... أيٍّ مَتَى أيَّانَ أيْنَ إذْ مَا

697- وَحَيْثُمَا أنَّى وَحَرْفٌ إذْ مَا..... كَإنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا .

698- فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا..... يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وُسِمَا

699-وَمَاضَيَيْن أوْ مُضَارِعَيْنِ..... تُلْفِيهِمَا أوْ مُتَخَالِفَيْنِ

700- وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ..... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

701- وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ.....شَرْطاً لِإنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

702- وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأَهْ..... كَإنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

703- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ..... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

704- وَجَزْمٌ أوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا..... أوْ وَاوٍ إنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

705 وَالشَّرْطُ يُغْنِيْ عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ..... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

706- وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ..... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

707-وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ..... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ

708- وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ..... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدّم

فالأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا أربع, وهي: لم, لما, لام الأمر والدعاء," لا "في النهي والدعاء كالتالي:

1- لم: حرف نفي وجزم وقلب:

أ- النفي :لأنه ينفي الفعل المضارع.

ب- الجزم: لأنه يجزم آخره.

ج- والقلب: لأنه يقلب زمانه من الحاضر إلى الماضي , فإذا قلنا: لم يسافرْ, فيكون المعنى ما سافر. 13/ 280.
ومنه قولُه تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} 49/ 14

فـ "لما يدخل" فعل مضارع مجزوم بـ "لما" وعلامة جزمه السكون, وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، ومن الجدير بالذكر أن "لما" لا تقع بعد أداة الشرط "إنْ"، ويجوز حذف الفعل المجزوم بعد "لما".

ولم ولما يتفقان فيما يأتي: 7_ 3/ 1691

أ- كل منهما حرف نفي؛ ينفي الفعل المضارع.

ب- كل منهما مختص بالفعل المضارع, فيجزمه.

ج- كل منهما يقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلا زمن الماضي.

د- وتدخل همزة الاستفهام على لم ولما, فتقول : الم, ألمّا, ولا يغير هذا من إعرابهما شيئًا. ومنه قوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (1) وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ (2) الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ} 94/ 3. وقول الشاعر:

على حين عاتبْتُ المشيب على الصبا فقلْت: ألما أصح والشيب وازع.

ويختلفان فيما يأتي:

- النفي ب" لم " نفي مطلق منته في الماضي، والنفي ب " لما " مستمر الانتفاء من الماضي إلى الحال.

- المنفي ب " لم" لا يُتوقع حصوله.

- تقع " لم " بعد أداة الشرط, ولا يكون ذلك ل" لما ".

- لا يجوز حذف مجزوم " لم " إلا في الضرورة.

ويجوز حذف مجزوم " لما "إن دل عليه دليل، وتقدمت الإشارة إلى هذا. 19_ 2/ 506.

3- لام الأمر:

الأمر يكون من الأعلى إلى الأدنى, ومن ذلك قوله تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آَتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آَتَاهَا} 65/ 7، والأمر في الموضعين من الله سبحانه وتعالى لعباده بالإنفاق، وجاء عن العرب حذف هذه اللام وبقاء الفعل مجزومًا بعد حذفها, ومنه قول أحدهم:

محمّد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا.

والتقدير : لتفدِ, فحذفت اللام وبقي آخر الفعل مجزومًا. وقد أجاز هذا الكسائي مطلقًا, ولم يجزه المبرد, وهناك من ذهب إلى أنه خاص بالشعر؛ لأن بابه الضرورات. 11_ 3/ 449.

4ـ لا في النهي:

وهي التي يطلب بها الكف عن فعل ما, فإن كانت من أعلى إلى أدنى كانت نهيًا, وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى أي بين العبد وربه كان كان دعاء؛ فالنهي مثل قوله تعالى: {وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ} 22/ 26، وتدخل " لا " على الفعل المضارع الدال على المخاطب أو الغائب، سواء أكان مبنيًا للمفعول أم للمعلوم, كما تدخل على الفعل الدال على المتكلم المبني للمفعول؛ نحو: لا أُخرَجْ , ولا أُبعَدْ. ودخولها على الفعل الدال على المتكلم المبني للمعلوم قليل نحو: لا أخرجْ.

ومما جاء للمتكلم قول الفرزدق:

إذا خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجُراضم.

ودخلت هنا على المتكلم ومعه غيره، ودخول" لا " على الفعل الدال على المتكلم منفردًا قليل.

وهناك أدوات تجزم فعلين وهي أدوات الشرط، وتقدم الحديث عن الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا, ونأتي هنا إلى بيان الأدوات التي تجزم فعلين, ولا يكون ذلك إلا في أسلوب الشرط، ويتألف أسلوب الشرط من جملتين: الأولى تسمى جملة الشرط, والثانية تسمى جواب الشرط وجزاءه, ويجب في الجملة الأولى أن تكون جملة فعلية, وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية, لكن يجوز أن تكون غير ذلك.

فوائد حول البحث

(1) من ذلك شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(2) ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور - الزواوي نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفي، ولد في سنة 564، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي، وكان من المتفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة، وقد طبعت ألفيته في أوربا، وللعلماء عليها عدة شروح، وتوفى في شهر ذي القعدة من سنة 628 بمصر، وقبره قريب من تربة الامام الشافعي رضي الله عنهم جميعا.

النتائج والتوصيات

لقد توصلت البحث لعدة نتائج منها على سبيل المثال لا الحصر:

ــ أكد البحث على أن الأصل في الفعل المضارع الإعراب، والبناء عارض عليه في حالتَيْنِ اثنتَيْنِ؛ وذلك من خلال استقراء كلام العرب، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

ــ توصل البحث إلى أن هناك قضايا خلافية لا طائل من وراء دراستها سوى الرياضة العقلية وإشباع الذات بحلاوة الانتصار على الخصم، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

ــ هناك من النواصب ما هو ظاهر وما هو مضمر، والمضمر نوعان: جوازًا ووجوبًا، وهذا ما حدا بذُماذ صاحب أبي عبيدة إلى الإعراض عن النحو، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

ــ أثبت البحث أن هناك تأثيرًا وتأثرًا بين الفعل المضارع والفعل الأمر في كون الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

ـ أكد البحث على أن أدوات الجزم نوعان: منها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يجزم فعلَيْنِ، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

ـ أثبت البحث أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين لم ولما الجازمتَيْنِ، كما ذكر ابن مالك وشرح الأشموني وأكد الصبان.

المصادر والمراجع

1_ القرآن الكريم

2_ أصول الإملاء، عبد اللطيف الخطيب, الطبعة الثالثة، دار سعد الدين بدمشق.

3_ الأعلام، للزركلي، بيروت لبنان، 1980م.

4_ ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، دار التعاون.

5_ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (337هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس (لبنان)، ط(3)، 1399هـ _ 1979م.

6_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

7_ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، رسالة دكتوراه، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد عيسى، الآداب بني سويف.

8_ آليّات الحِجاج عند الزجاجي الإيضاح في علل النحو أُنموذجًا، أسامة سيد عبد العظيم، رسالة ماجستير، بني سويف، الآداب، 2015م.

9_ بُغية الوعاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1964م).

10_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) ،شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.

11_ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ -1997م.

12_ الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

13_ رصف المباني في حروف المعاني، لأحمد بد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخرّاط، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975م.

14_ عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب، د. لطفي عبد البديع، القاهرة، الشركة المصرية العالمية ــ لونجمان، 1997م.

15_ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (لُبنان).

16_ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد: تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.

17_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

18_ المقتضب، أبو العباس محمد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، علم الكتب (لُبنان).

19_ منهج السالك، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

20_ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد طنطاوي، القاهرة، دار المعارف، 1995م.